فعالية السياسات الاجتماعية: دراسة من منظور الأمن الإنساني

أ. مسعود البلي
أستاذ مساعد (أ)- قسم العلوم السياسية -جامعة باتنة
messaoudelbelli@hotmail.fr

ملخص:
تعتبر السياسات الاجتماعية العامل الحاسم في تحقيق التكامل ودعم الشعور بالانتماء للمجتمع، ولذا فهي تتصل بالمجالات والتنظيمات الاجتماعية التي تدعم التكامل وتحقق التنمية، كما وأنها صمام الأمان للاستقرار الاجتماعي بالنظر إلى التحولات التي قد تطرأ من حين إلى أخر على الأنظمة السياسية والتي قد تهدد بقاءها، وهنا يكمن الدور الأساسي للحكومات وشركائها في توزيع القيم وتحقيق الضبط الاجتماعي. إذا كانت السياسات الاجتماعية للحكومات الصالحة تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتنميته، وتعزز المعايير لديه، فإن فعالية تلك السياسات قد تمنع حدوث انقلاب واغتراب الجماهير، وكذا احتمالات حدوث اضطراب واسع، وتلاشي الثقة بين المواطن ودوائر الحكم. تعالج هذه الورقة البحثية موضوع السياسات الاجتماعية وعلاقتها بالأمن الاجتماعي، من حيث أنها تتضمن الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتدعيم المساواة، والحفاظ على القيم الإنسانية المشتركة ضمن أدبيات السياسات العامة.

Abstract:
Social policies are the decisive factor in achieving integration and support a sense of belonging to the community; and therefore they are related to the areas and social organisations that support also integration, and achieve development. As they are the safety valve for social stability toward the changes that may arise from time to time on the political systems and that may be threatened; here the main role of governments and their partners in the distribution of values and achieving social control. If social policies of good governments aim to achieve the well-being of society and its development, then the effectiveness of those policies may prevent a coup and alienation of the masses, as well as the potential erosion of trust between citizens and the governments. These research papers address the topic of social policies and their relationship to social security in terms of involving the preservation of social cohesion, support equality, and preserving human values shared within the theories of public policy.

مدخل نظري:

لقد ركزت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية كما اتضح في أعمال سميث، مالتوس وريكاردو على أن التحديث والتقدم يتم فقط تحت مظلة النمو الاقتصادي، وعليه فقد أهملت هذه النظريات مفهوم رأس المال البشري، تحت وطأة الاهتمام بنمو الناتج القومي وحساب الدخل القومي على حساب الغاية الاساسية من هذا كلّه وهو الانسان نفسه، وعندما سيطرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة في علم الاقتصاد أدرك مارشال ومن اتى بعده أهمية التحليل الاقتصادي للتنمية؛ من حيث دوارها مثل العمالة والتخطيط، وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل..، حيث بدأ الربط بين الانفاق على التعليم بالإنفاق الاستثماري في المجتمع، وزاد الاعتقاد بأن زيادة الموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية تشكل استخداما فاعلاً وعادلاً للأموال العامة من لدن الحكومات. وانعكاساً لذلك تحدد مفهوم التنمية الانسانية في اعتبار الانسان مورداً من موارد الاقتصاد والمجتمع ينبغي الاهتمام به واعداده صحياً وعلمياً وثقافياً واجتماعياً...ليؤدي دوره بشكل افضل في ادارة جهود التنمية بكافة انواعها، وبدأ الاهتمام بتحديد مؤشرات اجتماعية لرسم سياسات اجتماعية وتقييمها، وعليه ظهرت الاهتمامات الاولى بالبعد الاجتماعي للتنمية الشاملة، وطبقاً لهذا المفهوم أصبح الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها في ذات الوقت.

إن الاهتمام المتزايد بقضايا السياسات الاجتماعية ضمن أدبيات التنمية يتضمن المزيد من الكرامة الانسانية والأمن الاجتماعي، ومزيد من العدالة الاجتماعية للأفراد في اطار التنمية البشرية وعناصرها مثل: طول العمر، المعرفة، مستويات المعيشة، والحصول على الحقوق والامتيازات المختلفة، الحماية الاجتماعية، توزيع الخيارات والمشاركة وغيرها. ضمن هذا الاطار إشكالية الموضوع تكمن في: **إلى أي مدى يمكن اعتبار فعالية السياسات الاجتماعية المتكاملة أحد العناصر الأساسية لبناء الأمن الاجتماعي(*)؟** للإجابة على هذه الاشكالية يمكن حصر المعالجة في العناصر التالية:

I. مسار تاريخي للسياسات الاجتماعية ودولة الرفاه: مضامين وتطورات

تمثل السياسات العامة " Public Policies" إحدى مظاهر نجاح الدولة أو فشلها في تأمين مبررات وجودها بحس المفاهيم التي ركزت عليها أفكار ومعتقدات وسياسات الدولة الرعائية؛ الدولة الأم في احتضان مواطنيها وتأمين المسائل الحيوية لبقائهم ورفاهيتهم[1]. فالسياسات العامة هي الآليات الرئيسية لكسب التأييد وتحقيق المواطنة ضمن هذه الدولة الرعائية، التي تستجيب لتطلعات الناس وهي السياسات التي عرفها **هارولد لاسويل** بأنها" من يحوز

على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ أساساً للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات وتنفيذ عملياتها."[2]

لقد أُعطي للدولة دوراً أساسياً في أدبيات السياسة العامة، في التدخل وفقاً لطبيعة الأنظمة السياسية والقيم التي تتبناها، ففي الأنظمة الرأسمالية وإن ظهرت الدولة هي المخطط والمنفّذ لعمليات السياسة العامة، إلا أن العديد من العوامل والقوى كانت تتداخل وتتشارك مع أجهزة الحكم في رسم الصورة النهائية للسياسات العامة، أما في الدول الاشتراكية سابقاً فكانت صورة السياسات العامة مركزية إلى حد كبير؛ فالحزب الحاكم هو الذي يخطط البرامج بينما الأجهزة الإدارية هي التي تنفّذ.

إلا أن العديد من المتغيرات التي طرأت في القرن العشرين نجدها قد قلبت بدورها العديد من المفاهيم، ومنها مفهوم السياسة العامة، حيث بدأ العديد يروج للعولمة بمضامينها السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، وعلى ضرورة تخلي الدولة الرعائية لأدوارها من خلال رفعهم شعارات "دولة الرفاهية الاجتماعية قد باتت تهدد مستقبل الدول يجب أن يسود شيئاً من اللامساواة الاجتماعية" [3]، خاصة مع الانتشار الواسع للمنظومة الرأسمالية ومشاريع الاصلاحات التي أتت على الاستراتيجية الانمائية لدى العديد من الدول التي تبنت الاصلاح الاقتصادي بعد أزمات متكررة، تحت ضغط مفاهيم الرأسمالية ومؤسساتها، بهدف صرف هذه الدول عن تحقيق استقلالها التنموي.

إن النسق السياسي هو المنوط بالوفاء بمطالب الافراد وبالتالي فالحكومات تتمتع بمزايا تفوق ما لدى الدول الاخرى، وأي حوار في المصالح العامة إنما يقوم بإيمان بجدوى السياسات، ولهذه الحكومات الحرية في أخذ او ترك أي مقترح، وما الخوصصة إلا استكمالاً لمرحلة تحرير المستعمرات؛ أي استكمالاً لمقتضيات السوق الدولية المُعَوْلـمَة للتنافس والاختراق من طرف القوى الفاعلة دون أي تفرقة أو حواجز سياسية داخلية أو خارجية.[4]

أما فكرة تدخل الدولة ليست أساساً في محلها لأن الدولة هي صاحبة المجال الاقتصادي، إذ لا يتصور أي فكر أن ترفع الدولة يدها عن أداء أدوارها الاجتماعية، فالدولة جهاز ضروري للمجتمع، وكما يقول **توماس هوبز**" إن الحياة بدون دولة فعالة تحمي النظام تكون حياة موحشة فقيرة بدائية قصيرة"، والجدال يكون منطقياً إذا ما انصرفت الى تدخلها في القطاع الخاص.[5]

إن كون التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساس ومحور عمل الدولة ومكمن شرعيتها، فإن امتلاك قطاع اقتصادي ونظام سياسي قويان يشكلان الوسيلة الرئيسية لقيامها بهذا الدور، المتمثل في ضمان الشروط العامة الاقتصادية والاجتماعية لتطوير القوى البشرية، وتشغيل اليد العاملة، وتوفير التعليم،

وتحديث المدن، وضمان الصحة العامة، والاهتمام بالفقراء وكبار السن... وغيرها، هذا ما ندعوه بجوهر السياسات الاجتماعية؛ وعليه فمفهوم دولة الرفاهية أساسي في أية محاولة لفهم السياسة الاجتماعية التي تهيأ وتوجه بمقتضاها سبل الرفاهية في المجتمع ومعالجة مشكلاته.

يكتنف تعريف السياسات الاجتماعية كغيرها من المسميات والمفاهيم صعاب شتى، بيد أن هناك اكثر من سبيل يمكن أن ينتهي بنا الى تعريفها من خلال الاطار أو الهدف العام لدولة الرفاهية الاجتماعية، وعليه يتأسس مفهوم السياسات الاجتماعية من خلال مجالاتها:(6)

1-الأمن الاجتماعي.

2-الخدمات الاجتماعية ونظم الأمان الاجتماعي.

3-الصحة.

4-الاسكان.

5-التعليم والشغل.

من الواضح أنه يحق لنا أن نذهب الى أن كل مجال من هذه المجالات يمثل في حد ذاته سياسة اجتماعية تسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والحفاظ عليها وتنميتها، كما وأن السياسة العامة كل تتداخل فيه السياسات الاجتماعية مع غيرها من السياسات، فيما يبقى الدور الاساسي للحكومات قائماً على مدى بلوغها الاهداف التي رسمتها ضمن السياسات.

يمكن أن نستقرأ فيما ساد في السجل التاريخي خلال الستينات والسبعينات ثلاثة اشكال للدول في إطار الوفاء بأهداف السياسات الاجتماعية ما يلي:(7)

1-الدولة الإيجابية the positive state

2-دولة الامن الاجتماعي the social security state

3-دولة الرفاهية الاجتماعية the social welfare state

إن سمات الدولة الايجابية أنها تتميز بقصر التدخل الحكومي، وهذا للمحافظة على الكفاءة الاقتصادية وحماية أصحاب الملكية، أما دولة الامن الاجتماعي فعليها أن تكبح وتضيق الخناق على مبادرات الافراد وأن تتيح لهم الفرص لتحمل المسؤولية في المجال الذي يعملون فيه للحصول على المزيد لأنفسهم ولأسرهم، وينتهي هذا التقسيم الى أن دولة الرفاهية الاجتماعية تجاوز ذلك كلّه بتقديمها الأهداف الاجتماعية على الأهداف الاقتصادية وهي تعمل بكل قوة في سبيل بلوغ ذلك.

مع ذلك وخلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، فان نطاق السياسات الاجتماعية المرتكز على تقديم الخدمات والرفاهية، بقي غير كاف خاصة بعد أزمة الدين عام 1982، وسياسات التعديل الهيكلي(**) التي أضعفت المبادرات الحكومية، فقد أوصلت أنماط التنمية الغربية في تطبيقها العملي، العالم الى أزمة مستعصيةّ؛ أزمة اقتصادية واجتماعية، انهيار معدلات النمو، انهيار العملات الوطنية، أزمات الديون، تزايد اللامساواة، انهيار الثقة بالدولة ومؤسساتها، انتشار الفساد بكافة انواعه، الاغتراب السياسي والاجتماعي، وتمزق النسيج الاجتماعي في العالم ككل، ولقد قيل بسخرية في الستينات: "عندما تعطس الدول المتقدمة، تصاب البلدان النامية بالزكام"(8)

II. الأمن الاجتماعي كبعد محوري في مقاربة الأمن الإنساني

إذا كانت الحكومات هي أداة تحقيق الأمن القومي(السياسي والعسكري)، لمجتمعاتها فالعديد من التجارب في العالم توضح أن الدول لم تعد حامية لأمن الافراد، وإنما يمكن أن تصبح مصدراً لتهديد أمنهم، وهو ما أدى الى تجاوز الطروحات النظرية التقليدية لمفهوم الامن، وايجاد مدخل تنموي أمني انساني وذلك من أجل حل القضايا المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الانتقال من أمن الدولة والحدود والارض إلى أمن من يعيشون داخل الدولة وعلى أرضها؛ فإهمال أمن الأفراد (المواطنين) من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يمكن أن يشكل بدوره تهديدًا لكيان الدولة ذاتها، وكما جاء في تقارير واجتماعات القمم العالمية، كقمة التنمية الاجتماعية 1995 لمنظمة الامم المتحدة، حيث تم التأكيد فيها أن إهمال أمن البشر من حيث الحاجات الاقتصادية والاجتماعية أضحى يعصف بالعديد من النظم القائمة وبالتالي لابد من تلبية الحاجات الاساسية للأفراد لزيادة شعورهم بالأمن.

وفق المنظورات السابقة لدولة الرفاه، يمكن القول أن جهاز الدولة جهاز فعال إذا تم استغلاله استغلالاً حكيماً لحل المشكلات التي يطرحها السوق، الذي لازم المدرسة الاقتصادية الليبيرالية والتي فُرضت على العالم كنموذج رائد لابد من اتباعه، خاصة من طرف البلدان النامية، هذا ما أدى الى التبعية المتزايدة، ناهيك عن تفاقم الفروقات في المجتمعات، وزيادة حدة الفقر، وتنامي غنى الأغنياء...الخ، ويصح القول أن التنمية التي نعم بها الغرب الرأسمالي قد تمت نتيجة النهب المُمَنهج الذي مُورس ضد الشعوب الأخرى في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وافريقيا، وأي تسويق لنموذج تنموي للعالم النامي سيزيد من عجز الحكومات عن تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في ظل التهديدات الاقتصادية والتقلبات التي تحدث في المجتمع نتيجة البطالة، نقص الموارد لتمويل القطاعات الحساسة في الصحة، ودعم برامج الاسكان، التكفل بالفقراء، وانسحاب الحكومات عن تدعيم نظم الأمان الاجتماعي....الخ،

وبالتالي انتشار السخط في المجتمع والذي يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر الى ثورة شاملة تطيح بالنسق القائم.

كما يثور كثير من الجدل حول الانفاق الاجتماعي في الوقت الراهن، الذي يتمثل في النفقات التي تخصصها الدولة للمجالات التي تكفل تحقيق الانسجام الاجتماعي، الذي يضفي الشرعية للنسق العام. وهناك من الشواهد التاريخية لدور الحركات الاشتراكية والعمالية وما قدمته من مطالب التي أدت بالقادة والسياسيين الى تقديم تنازلات لترضية الناس، ومن هنا الحفاظ على استمرارية هؤلاء في النظام، وشراء السلم الاجتماعي.[9]

إن تعاظم دور النسق السياسي في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال توزيع الموارد في المجتمع يمثل حجر الزاوية والمنظور الاساسي الذي تنطلق منه أي معالجة وتحليل لمخرجات هذا النسق، وبالتالي فالأمن الاجتماعي متعلق بثقافة صلبة ومتجانسة بدرجة تتيح للمواطنين تفادي الاغتراب، ولابد من القول أن الكيفية التي تؤدي بها الحكومة مهامها بما يتفق وآمال الافراد، يؤثر في تصورات الجماهير لمدى فعالية النسق السياسي، ذاته ومن ثم الاعتقاد بشرعيته، فإنجاز المهام الاجتماعية يسهم في الكيفية التي يتشكل بها الرأي العام، كما أن عملية توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية سلعة كانت أو خدمة، إجراء شديد الاهمية عند قادة الشعوب الآخذة في النمو والحكومات التي تسعى لتحديث نفسها والتخلص من الأنساق السياسية والاقتصادية القديمة.[10]

إن المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي بوجه خاص، والأمن الانساني بصفة عامة، متداخلة ومتشعبة الأبعاد؛ حيث لو أخذنا على سبيل الذكر تركيز الحكومات لجهودها بصورة مطلقة على قضايا الامن القومي على حساب الحقوق والحريات الأساسية(***)، وتخلف الدولة عن أداء أدوارها الاجتماعية تغو هي نفسها جزءاً من المشكلة، كما أن السياسات الاجتماعية للحكومات في السنوات الاخيرة أصبحت أكثر ارتباطاً بعوامل ارتفاع أو انخفاض العائد الاقتصادي وبالتالي تتراجع رفاهية المجتمع من جهة ويبذل الانسان أقل قدراته مما يسبب مشاكل اجتماعية وسياسية ونفسية.

من بين التهديدات التي تواجه الحكومات في حالة عدم وجود مداخيل لتمويل السياسات الاجتماعية المتعلقة بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة ووجود فارق كبير في الدخول بين الطبقات....الخ، هو عجز الناتج القومي للدولة عن تلبية احتياجات الأفراد، الاختناقات في الزيادة السكانية التي لا يقابلها زيادة في الاستثمار لتأمين الحاجات المتزايدة، وهذا ما يؤدي الى تهديد الامن القومي عندما تنفصم الرابطة بين الفرد والدولة، أو تزيد الفجوة بينها.[11]

كما أن زعزعة الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة، لا يمكن رده الى الجانب الاقتصادي فحسب؛ فالإخفاق في تحقيق الانجازات الاقتصادية والاجتماعية قد يرتبط بالفساد الاداري الخاص بالأجهزة التنفيذية المعنية بتنفيذ السياسات العامة للدولة، ناهيك عن ضعف وسائل الرقابة، وانتشار قيم اللامبالاة داخل النسق العام بحد ذاته.

تمثل دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية من منظور الامن الانساني والحقوق الاجتماعية، مسألة مهمة في ظل ما يؤكد عليه كلا المفهومين في تحليل العلاقة بين المواطن والدولة، وهذا من خلال ربط الاعتبارات المادية والاجتماعية لأمن الافراد في اطار سوسيو-اقتصادي، فالحرمان الاجتماعي والاقتصادي صار أحد المسببات الاساسية للصراعات داخل الدولة والتي فاقت الصراعات فيما بين الدول.[12]

مما سبق نجد أن الحكومات أصبح أمامها مسألة حتمية السير في في طريق يكفل حقوق الافراد ووضع ضمانات لتوفير هذه الحاجات الاساسية، كما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادتين 11و 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "إذ تكفل الدولة -وإن لم تكن قادرة فبالتعاون الدولي-على تحرير مواطنيها من الحاجة والجوع لتضمن لهم مستوى مناسب من المعيشة، بما في ذلك الغذاء الكافي والملبس والمسكن".[13] وكذا العمل على توفير الصحة للأفراد والدخل المناسب والعادل، ومساعدة المعاقين والحماية الاجتماعية لهؤلاء.[14]

وفق هذا المنظور يرتبط الامن الاجتماعي بفلسفة حقوقية ضمن مخرجات السياسات العامة للنظام السياسي ككل، وبالتالي تتمحور حول استجابة من يحكم لأكبر قدر ممكن من المطالب والحاجات المجتمعية بشكل عقلاني باسم المصلحة العامة، وتحقيق تفاعل ايجابي بين النظام السياسي ومحيطه المواطني.[15]

III. التنمية الاجتماعية(****) والدور الحكومي في ضوء اقتصاد السوق الاجتماعي ومنطق العولمة

تطرح قضايا السياسة العامة عدة مواضيع واشكالات ذات أبعاد نظرية وتطبيقية، منها طبيعة العلاقة بين الاجهزة الادارية (التنفيذية)، والسياسة وتأثير فاعلية وعدم فاعلية هذه الاجهزة في تنفيذ هذه السياسات العامة، من جهة، و قدرتها على حل المشكلات والتحديات بفعالية، والتي تواجه المجتمع والحكومات في آن واحد من جهة أخرى.

فقضايا السياسات العامة في اطار النقاش السياسي، هي محورية للالتزام بتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما أنها حيوية لاستقرار المجتمع نفسه من الناحية الأمنية؛ أي أنها تأخذ الطابع الامني نتيجة الاهتمام المتزايد عليها من طرف الحكومات، وبالتالي فمشاريع الحكومة وبرامجها التنموية ذات الطابع الاجتماعي لها أهمية خاصة وضرورة حيوية لكل الافراد داخل المجتمع الواحد، ففي ظل التنمية الاجتماعية والانعاش الاجتماعي المتزايد يشعر الفرد بوجود الدولة، ومن ثم يتحقق الوعي الجماعي بالرعاية، كما أن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان على قوة مفروضة داخلياً، أو على اتفاقيات معاهدات دولية، وإنما يقومان على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الافراد وتوحد بين أفكارهم وتعمل على تكامل وظائفهم ومواقفهم. (16)

مع التحديات العالمية(السياسية، الاقتصادية، والايديولوجية) والتي فرضت على الفكر الاقتصادي العالمي وجهات نظر معقدة أثرت على الدول وشكلت تهديداً داخلياً خاصة في غياب الموارد الاقتصادية، ونظم لتمويل المشاريع التنموية في اطار ما يسمى بالعولمة والاندماج الاقتصادي العالمي. حيث نجد **ماترين وولف** "يعتبر أن هذه الظروف العالمية أنها عملية تحرر تاريخية من أسر الدولة القومية الى أفق الانسانية، ومن نظام التخطيط الصارم الى نظام السوق الحرة....."(17).

إن هذا المنطق الاقتصادي العالمي وزيادة الاعتماد المتبادل، ووحدة الاسواق وفتح الحدود أمام التجارة العالمية الحرة، قد أدى الى مزيد من التأثيرات؛ حيث أصبحت دول الحماية الاجتماعية تحت ضغوط من أجل إلغاء نظمها الحمائية في إطار مشروع الهيمنة العالمية، واقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات...، هذا ما سيقود الى ولوج معظم الاقتصادات في ما يسمى الاقتصاد الحر، أو ما يسميه جون كوتلاتهن غراي بسياسات انعدام الأمن. (18)

من هذا المنطلق ولكي تحقق الدولة موقع دولة المركز القوية القائمة على توفير الحاجات الاساسية basic needs وتجنب الآثار الاجتماعية للعولمة، لابد لها من توظيف متغيرات القوة المتوفرة لديها (المادية)، وهو ما يتمثل في فن إدارة القوة المادية؛ (الرشادة التنموية) بطريقة يصبح فيها الوعي السياسي أمام معايير الجودة السياسية، قادراً على مجابهة التهديد الداخلي والخارجي وبدرجة عالية من الفعالية والشمولية، هذا بدوره يضمن وجود المتغيرات المعنوية: مستوى الوعي، التماسك الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الرضا الشعبي عن الأداء الحكومي....الخ.

لذلك حان الوقت لراسمي السياسات أن يكتشفوا قوة الاقتصاد في معناه الاجتماعي السيادي، وأن الاقتصاد قيم مادية وأخلاقية ونفسية وإنسانية.(19)،

وللنهوض بالتنمية الاجتماعية في هذه الظروف الدولية، من الضروري أن تتحول برامج التنمية كماً وكيفاً الى استراتيجية، في إطار عقد اجتماعي يتحدد فيها دور الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الاهلي ومختلف الشركاء في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، من أجل أداء متوازن للسياسات الاجتماعية وشموليتها على نحو ايجابي، لكافة أفراد المجتمع من جهة، واقتصاد سوق اجتماعي يقوم على أساس تدخل الدولة وامكاناتها، وعلى قاعدة العدالة الاجتماعية، واحترام الملكية الخاصة. إن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ليس جديداً بل هو مفهوم يمكن من خلاله معالجة اختلالات السوق المعولَم بالمفهوم الرأسمالي، كالاحتكارات، البطالة، الفقر...، والمنطق الربحي الذي يؤدي الى التفاوت في توزيع الدخول، إن نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي نجده قد طبق في المانيا في فت ما بعد الحرب الباردة مباشرة، ويهدف فيما يهدف الى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ولهذا فهو يرتكز على ثلاثة أسس هامة:[20]

*الأساس الأول: المنافسة أي منع الاحتكار من أي مصدر كان، فالاحتكار يؤدي الى تعطيل استخدام الطاقات الكامنة.

*الأساس الثاني: خلق تكافؤ في الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة والحد من القدرة الاقتصادية وسيطرة النخب الاقتصادية.

*الأساس الثالث: تدخل الدولة في اطار واجباتها عندما تعجز آليات السوق، عن أداء أدوارها.

إن تطبيقات اقتصاد السوق عديدة ضمن نماذج مختلفة في العالم، فنجد النموذج الياباني، والنموذج الالماني، ونموذج الدول الاسكندنافية (السويد)، النموذج الصيني الذي يسمى باقتصاد السوق الاشتراكي، وحققت النماذج الاربعة نجاحات باهرة، حيث يعطينا الخبير الاقتصادي **ستيفيلتز** فكرة أن الحكومات من واجبها أن تعتمد توجهات تساعدها على النماء العادل، وضرورة وضع آلية اقتصادية تضمن أن الدولة والاسواق في حالة تكامل، وفي حالة مشاركة؛ فالبلدان الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية، واليابان قد بنت اقتصاداتها في ظل حماية حتى بلغت من القوة التنافسية.[21]

لقد أكدت التقارير العالمية للتنمية، الدور الفاعل والحيوي للدولة من أجل التنمية الاجتماعية والاهتمام بقضاياها، من خلال الاستخدام الجيد للموارد المتاحة والاستثمار فيها، وإعادة تنشيط المؤسسات الحكومية، ومحاربة الفساد، والاهتمام بالتنمية الانسانية، لكن في نظرنا هذا لا يتأتى بالاندماج الكلي في الاقتصاد العالمي لأن قضية الامن الاجتماعي تتحملها الحكومات التي لا تزال تأخذ على عاتقها الحماية الاجتماعية وتدعمها دون الانسحاب عن توفير نظم

الامان الاجتماعي، خاصة خلال الازمات المالية والاقتصادية في إطار التحويلات وسياسات التوزيع، وليس عجباً أن نجد المستشارة الالمانية "أنجيلا ميركل" قد نجحت في الانتخابات بسبب مناداتها بتحقيق الجانب الاجتماعي وتفعيل دور الحكومة تجاه الفئات الفقيرة والمحرومة.

إن تحقيق الامن الاجتماعي من خلال تنمية اجتماعية في إطار السياسات العامة المتكاملة و استثمار طويل المدى ومتعدد الجبهات، ففي التقرير الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام1999 بعنوان" عولمة ذات وجه إنساني"globalization with human face نجده قد حدد سبع تحديات أساسية تهدد الامن الاجتماعي الانساني في عصر العولمة وهي: عدم الاستقرار المالي، وغياب الامن الوظيفي المتمثل في غياب استقرار الدخل، غياب الامن الصحي، غياب الامن الثقافي، وغياب الامن الشخصي الى غياب الامن البيئي والسياسي، والمجتمعي societal security.[22]

من هنا نستشف أن الامن الاجتماعي مرتبط بالأمن الانساني وله مكونات متعددة، كما لا يمكن إنكار أن أدبيات التنمية والقمم والمؤتمرات لعبت دوراً أساسيا في إثراء هذا المفهوم خاصة القمة الاجتماعية مارس 1995، التي أكدت مقولة أن" التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية هي أمور لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق السلام والأمن داخل وفيما بين الأمم"[23]

لاشك أن التنمية الاجتماعية ضمن الادوار الحكومية تحتاج الى قدرات لإنجاح السياسات الاجتماعية والعمل على تنفيذها والاشراف عليها لتحقيق أهدافها الاجتماعية، بفعالية وعلى قدر عالٍ من المسؤولية والشفافية والرشادة، لأن التنمية الاجتماعية في الوقت الحالي و في الظروف العولمية الراهنة تحتاج من لدن الحكومات زيادة الاهتمام بالرأسمال البشري وبناء قدراته من ناحية العمالة والتعليم والتدريب وربطها باحتياجات سوق العمل....الخ، باعتبار أنه منذ أواخر الثمانينات تم التأكيد ضمن أدبيات التنمية أن جودة أو نوعية الحكم في إطار إدارة شؤون الدولة والمجتمع، تعتبر المحددات الاساسية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، وبالتالي فالرشادة التنموية والفعالية كمدخلين تقويمين، مرتبطان بمدى قدرة الفاعلين الاساسيين في صنع السياسات العامة وبالتالي فالقدرة المؤسسية(Institutional Capability) تعتبر مقياس الكفاءة لهذه الاجهزة الحكومية:(التشريعية، التنفيذية والادارية، القضائية)، في توفير الاستقرار والأمن الاجتماعي.[24]

كما يتجه بعض الدارسين الى ضرورة خلق شبكة من الفاعلين والداعمين في المجال العام والخاص، وبين المجتمع الأهلي، المواطنين، مراكز البحوث، وغيرها، من أجل تقوية وتدعيم استراتيجيات التنمية الاجتماعية ومراقبة التقدم

والأداء لإنجاح مقاربة التنمية البشرية؛ فتمويل برامج التنمية الاجتماعية قد تضعف في نظام العولمة الرأسمالية وما تحمله من تهديدات وأزمات من حين لآخر؛ فإذا كانت التنمية الاجتماعية تحتاج الى قرارات سيادية داخل الدولة الواحدة، فإن العولمة تقفز الى منطق نقل صلاحية اتخاذ القرارات من المستويات المحلية والوطنية الى المستوى العالمي.[25]، وبالتالي ستصبح الحكومات مجرد مكاتب لجمع المعلومات، للحكومة العالمية وتنفيذ التوصيات والتدابير الاقتصادية التي تنصح بها.

لاشك أن شبكة الفاعلين لها دور مهم في متابعة استراتيجية التنمية الاجتماعية حيث تتقاسم الحكومة مع مختلف الفاعلين أو الشركاء أدواراً تكاملية، خاصة في الاوقات الحرجة، كما أن العمل التطوعي لمنظمات المجتمع المدني يتيح الفرصة لمنع الاغتراب لدى أفراد المجتمع من حيث أنها تسعى الى سد الفجوة المتمثلة في عم قدرة المؤسسات الحكومية الوفاء بوعودها، فتقوم منظمات المجتمع المدني بالعمل المعنوي ، حيث ترفع الاحساس بالاحترام وصقل النفوس، وتهذيبها مما يؤدي الى تخفيض معدلات الجريمة، وتحقيق الأمن، بالإضافة الى تقديم الدعم المادي والمساهمة في برامج الرعاية الاجتماعية في التعليم والصحة، وبرامج محو الامية، وتقديم القروض للفقراء ومختلف المساعدات الاجتماعية، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم الاقتراحات التي تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي على ايجاد حلول للقضايا الملحة اثناء صياغة القوانين، أو أثناء المعالجة. [26]

IV. فعالية السياسات الاجتماعية على ضوء تجارب مختارة

تم مرجعة تجارب دول نجحت في توفير الرفاه الاجتماعي لمجتمعاتها من بينها: اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، كندا، النرويج، السويد، وغيرها وذلك بهدف استخلاص العوامل الرئيسية التي ساهمت في إنجاح مساعي هذه الدول في رفع مستوى نوعية الحياة لشعوبها، وتحقيق استقرارها الاجتماعي وتضم هذه العوامل المشتركة:[27]

1-التوجهات العامة، المبادئ و القيم**:** و منها:

-وجود رؤية والتزام سياسي لدى أصحاب القرار بتحقيق الرفاه الاجتماعي.

-التمسك بالحقوق الاجتماعية للمواطنين وتنمية الوحدة الوطنية.

- تعزيز المسؤولية الجماعية والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وكذا التماسك الاجتماعي.

-إضفاء الشرعية على النظام السياسي والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

2-الاستراتيجيات: وهي المتبعة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والتي تتمثل في اعتماد الاصلاح التدريجي عند تطبيق السياسة الاجتماعية، وتحقيق التكامل بينها وبين السياسة الاقتصادية، وتشمل هذه المجموعة ايضاً استراتيجية الاستثمار في راس المال البشري واللجوء الى الرفاه الانتاجي ونمط التنمية الاجتماعية الشاملة التغطية عند تقديم الخدمات والمزايا الاجتماعية.

3-العوامل الداعمة لتحقيق الرفاه الاجتماعي: من بينها :

-وجود رأي عام مؤيد للسياسة الاجتماعية المتبعة، ودور كبير لمنظمات المجتمع المدني، ومشاركة عامة في عمليات اتخاذ القرار.

-استجابة الحكومة لمطالب المواطنين وعقد اتفاقيات تضامنية بين أصحاب العمل و العمال.

-تحلي الادارة العامة بالكفاءة في عمليات التخطيط وسيادة مبدأي الشفافية والمسؤولية.

4-الدور الفعال للدولة في الاقتصاد: ويضم: وجود مستويات عليا من النمو الاقتصادي يرافقها نظام عادل للضرائب، ودور الخبراء والتكنوقراط في عمليات التحديث.

إن الالتزام بالتنمية الاجتماعية كواجب ضمن استراتيجية التنمية البشرية لتحقيق الامن الاجتماعي، هي طريق لتحويل أفراد المجتمع لطاقة تنافسية قابلة للاستثمار والانتاجية، وقد استطاعت الدول التي ذكرناها سابقاً أن تحقق نماذجاً في التنمية الاجتماعية جديرة بالتأمل، ومن بين الدول التي نجد ماليزيا التي وعلى الرغم من انفتاحها الكبير على الخارج واندماجها في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الاستقلالية التنموية وبخاصة على الصعيد الاجتماعي؛ فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة في قوة اليد العاملة الماهرة، حيث يوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات[28]، فنجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى الى تراكم الرأس المال البشري المؤهل، خاصة في المجال الفني، حيث استخدمت اعتمادات كبيرة في مجال العلوم التقنية، حتى المجالات الانسانية تم تدعيمها من طرف القطاع الخاص.

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا، وتبلغ مساحتها 330 الف كيلومتر مربع، ومناخها استوائي دائم الامطار والحرارة على مدار السنة، وتغطي الغابات والادغال نحو 68 % من مساحتها الكلية، وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والاخشاب والنحاس والبوكسايت، تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عرقية كبيرة هي الملايو والصينيون

والهنود، استقلت سنة 1957، بلغ عدد سكان ماليزيا سنة2010 حوالي 28مليوناً و334 الفاً، الحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع 14 ولاية ماليزية، بالإضافة إلى حكومة فيدرالية يرأسها رئيس الوزراء، حيث لديه صلاحيات واسعة، وحكومات أخرى محلية للولايات.(*)

يمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها ماليزيا فيما يلي[29]:

1-**التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي**: حيث حرصت الإدارة الماليزية منذ الاستقلال على تقديم الخدمات التعليمية بالمجان، وبلغ دعم الحكومة لقطاع التعليم ما يصل إلى 20.4% من الميزانية العمة للدولة سنوياً، وبلغ عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة لعام2000 حوالي 93.8 % من جملة السكان، وهي من النسب العالية في العالم، كما يعاقب القانون الماليزي الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس، وبلغت النسب المئوية لنفقات التنمية الاجتماعية حسب نوع الخدمات لعامي 2000 و2001 ما يلي:

القطاع	2000م %	2001م %
التعليم	64.1	65.9
الصحة	11.5	7.5
الاسكان	10.8	13.1
خدمات أخرى	13.6	13.5
المجموع	100	100

المصدر: كنفوش عاشور وقورين حاج قويدر، التجربة الماليزية ي مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها"، مرجع سابق، ص.06.

لقد ركزت السياسات والخطط الاقتصادية الانمائية في ماليزيا، على التكامل مع خطط التنمية الاجتماعية وخدمات الرعاية، وتحسين معيشة الماليزيين، لاسيما في المناطق الريفية حيث أصحاب الدخل المنخفض الى جانب إدخال الخدمات الصحية في المناطق النائية ومحاربة الامية لتضييق الفجوة بين المناطق، كما إعادة هيكلة المجتمع بشكل دوري بمعية القطاع الخاص، بينما ظلت الاهداف الوطنية تركز على محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية.[30]

كما ساهمت السياسات الصحية والاعتناء بالصحة العمومية في الاستقرار الاجتماعي؛ فالعمر الافتراضي للمولود بلغ70 عاماً بالنسبة للرجال و75 عاماً بالنسبة للنساء في عام2006، مقابل61 و65 في 1970، كما

انخفضت نسبة الفقر سنة1999 الى 5.1 %، فالخطة الماليزية التاسعة (2006-2010) ركزت على محاربة الفقر وتجنيد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والاهلية بصورة تشاركية وشفافة وذلك عبر الخطوات التالية:

*بناء قدرات الفقراء من خلال تحسين فرص حصولهم على التعليم والتدريب على المهارات.

*بناء الثقة لدى الفقراء بالتحفيز، وغرس التفكير الايجابي واشراكهم في الانشطة الاقتصادية، وكذا حقوق التنمية الاقتصادية.

*تسهيل حصول الفقراء على التمويل من أجل ايجاد بنية تحتي أفضل.

*المساعدة المباشرة لكبار السن والمعاقين وكبار السن، في ظروف الحياة الجيدة.

*ايقاظ الوعي والاخلاص للوطن من لدن المجتمع، حيث تم تصور رؤية حتى سنة2020 من أجل جعل المجتمع مبتكر ومستقر سياسياً واقتصادياً.

*الاهتمام بالدخل الفردي للماليزيين.

من جهة أخرى سارعت الحكومة الماليزية الى تحسين الاقتصاد الاجتماعي منذ سنة 1969 وقد تجلى ذلك في السياسة الاقتصادية الوطنية التي هدفت الى النهوض بتنمية المجتمع واستئصال الفقر، ضمن كل الخطط التنموية القائمة على العقد الاجتماعي وهو أحد عناصر نجاح التجربة؛ حيث أن الخدمة الاجتماعية ذات الكفاءة العالية مع وجود نظام محاسبي ضد الفساد يحددان بدقة الإجراءات اللازمة لكل عمل.[31]

2-فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا:

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على تنمية الأفراد والمساواة في الدخل مما ينعكس على تحسين نوعية حياتهم وفي توفير الضروريات: (الغذاء، الصحة والعلاج،، التعليم، الأمن)، وأن يكون أول المستفيدين من النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون، والمرضى، والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع، والأقاليم الأقل نموًا.[32]

لاشك أن الإيمان بهذه الفلسفة كان في المقام الأول، قائما على تأمين زيادة النمو وتقليل الفقر، لأن حصول الفقراء على تعليم أفضل وصحة ورعاية صحية ساهم في تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

كما قامت ماليزيا بدعم إنشاء المساكن بكلفة قليلة وتحسين ظروف الإقامة داخل السكنات بما تحتاجه وتقديم القروض بدون فوائد للفقراء وتمكينهم من المشاركة في المؤسسات الاقتصادية بمعية ومرافقة الجمعيات الاهلية الوطنية،

وتوفير نظم الأمان الاجتماعي للمعاقين ومرافقة كبار السن، ومنحهم رواتب شهرية تصل الى 260 دولار أمريكي، وكذا إعطاء الفرصة للقطع الخاص ليتولى داخل المدن الكبرى المساعدة بالإشراف على القطاع الصحي لتتولى الدولة في هذا الجانب الاهتمام بالمناطق الريفية والمعزولة.[33]

كما استطاعت ماليزيا أن تتكيف مع العولمة وتتعايش معها بقوة على أساس التعاون وبالشراكة والتنافس خاصة مع الشركات المتعددة الجنسيات، ومع التعامل الذكي وفق إستراتيجية احترام الإنسان وتوظيف إمكاناته من أجل تنمية المجتمع بالجهود المطلوبة، حيث أن دو الارتقاء بالطموحات لن يتحمل المجتمع الإشكال الجديدة من السلوك.[34]

خاتمة

مما سبق يمكن القول أن الشيء الأساسي الذي يتعين على راسمي السياسات الاجتماعية أن يأخذوه بعين الاعتبار هو المراحل التاريخية التي أثرت في تطور أوجه الرعاية الاجتماعية، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة فيها، من هنا فدور الدولة أساسي ومحوري في تهيئة الظروف والأساليب والاستراتيجيات لإشباع حاجات الناس في كل مرحلة زمنية، وعلى صعيد المؤسسات والتنظيمات والهيئات القائمة ضمن إستراتيجية تشاركية.

كما وان حماية إستراتيجية التنمية الاجتماعية من العوامل المعيقة للرفاه الاجتماعي، كتقلبات الاقتصاد وتأثيرات العولمة تعتبر شيء أساسي لمواجهة هذه التحديات، وتبيئتها بالعمل على ترشيد العمل التنموي مع مختلف الفاعلين من أجل برامج اجتماعية فعالة، تحقق الأهداف التي رسمت لأجلها وهو تحقيق المن والاستقرار الاجتماعيين.

إن السياسات الاجتماعية القطاعية المعنية بالتنمية الاجتماعية المتكاملة هي مفتاح كل استقرار اجتماعي، وطريق سهل لكسب الشرعية والاستمرارية المؤسسية في إطار الأخلاق والالتزام السياسيين.

الهوامش والإحالات:

(*) يشير المصطلح هنا إلى تحقيق الأمن الإنساني(الأمن البشري)، والاستقرار الاجتماعي من ناحية، وتوفير الخدمات الاجتماعية ضمن السياسات الاجتماعية للحكومات خدمةً للتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى.

(1) حسن خليل، السياسات العامة في الدول النامية (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)، ص.11.

(2) محمد، قاسم القريوتي، السياسة العامة، ط.1. (الكويت: جامعة الكويت، قسم الإدارة العامة، 2006)، ص.29.

(3) Rodrik,d :le débat sur la mondialisation, le cons du passé en politique étrangère (ifri), paris3/1998,pp.567-585.

(4) حسين ابو رمان، وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1998)، ص.125.

(5) محمد، محي مسعد، دور الدولة في ظل العولمة، ط.1.(القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص. 117.

(6) إسماعيل علي، سعد، مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص. 280.

(7) إسماعيل علي، سعد، المرجع نفسه، ص.292.

(**) يقصد بسياسات التعديل الهيكلي، أو الإصلاح الهيكلي، أو التثبيت الهيكلي أو التصحيح الهيكلي..: أنها مجموعة من السياسات والاجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الإقتصاد، ويشار الى هذه السياسات أيضاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية التي تهدف الى تحسين كفاءة تخصيص الموارد وإلغاء معوقات عمل الاسواق مثل أسعار الفائدة، عجز الموازنة، بالإضافة الى تعديل الاختلال ما بين الطلب والعرض للوصول الى ميزان مدفوعات مستدام، الميزان التجاري ومن ثم دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن ويسمح تطبيق هذه السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بالحصول على التمويل واسترجاع ثقة الدائنين والعودة الى الاسواق المالية لدولية، وبالمقابل على البلد أن المستدين أن يتحمل التكاليف السياسية والاقتصادية لهذه السياسات. أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى كتاب: حسن خليل، السياسات العامة في الدول النامية، المرجع السابق الذكر، ص.99.

(8) حسين أبو رمان، وآخرون، مرجع سابق، ص. 132.

(9) اسماعيل علي، سعد، مرجع سابق، ص.297.

(10)Lucian Pye, politics, nationality and nation- building (Yale university press :new heven,1962),p.138.

(***) إن تركيز الدولة على الامن القومي، وإهمال الحريات والحقوق السياسية معناه عودة الدولة أو استمرار تركيزها على المقاربة التقليدية للأمن، وهو ما يمنع النظام السياسي في الدولة الواحدة على توفير ذلك المناخ الديمقراطي حيث يتمتع الافراد من خلاله بكامل حقوقهم، وحرياتهم السياسية، مع ضمان مشاركتهم في بناء وتحديد سلوكات المؤسسات الرسمية في إطار ما يعرف بالأمن السياسي كبعد أساسي في مقاربة الأمن الانساني لعالم ما بعد الحرب الباردة.

(11) محمد رضا فودة،" الاستراتيجية والأمن القومي"، في المدخل الى السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، مجموعة مؤلفين (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص.23.

(12) تفاصيل أكثر في الموضوع يمكن الرجوع إلى:

African report, UNDP report calls for better use of peace divided, African report, july,1997.

(13) المادتين 11 و12 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، في نوال مجبر، حقوق الانسان: تطور تاريخي، ط.1.(الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع)، ص.35.

(14) المرجع نفسه، ص.34.

(15) G. Sartori. Rethinking democracy: Bad policy and bad politics, international social science journal N.129,pp.437-450

(****) تم تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية في مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية لدول افريقيا المنعقد في القاهرة في الفترة من 20-21 أبريل 1967 حيث تم تحديد أهدافها ومبادئها، ومجالاها:(التعليم: تطويره ومحاربة الامية، الشغل: القضاء على البطالة وتوفير الظروف الملائمة للعمل، الصحة: والنهوض بالمستوى الصحي وتوفير الامكانات للرفع من صحة المواطن، الاسكان: توفير السكن لذوي الدخل المحدود والفقراء).

(16) جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل الى علم التنمية (الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص.148.
(17) محمد غربي، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 06 (2010): ص.15.
(18) مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى كتاب: أحمد فؤاد بليح، مرجماً، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية (الكويت: عالم المعرفة، 2000).
(19) بشير مصيطفى،" اقتصاديات الوهم"، مجلة العلم والايمان، 40 ديسمبر (2009).
(20) يوسف عبد العزيز محمود، "دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي"(ورقة بحث قدمت في الندوة الدولية: قضايا راهنة، سوريا، كلية الاقتصاد، 2006)، ص.15.
(21)المرجع نفسه، ص.22.
(22) أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، عولمة ذات وجه انساني"، 1999.
(23) محمد أحمد علي العدوي، الأمن الانساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة (القاهرة: مركز الاعلام الامني، جامعة أسيوط، 2001)، ص.08.
(24) حسن ابراهيم توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.307.
(25) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003)، ص.120.
(26) أحمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، 24 (2008): ص.264.
(27) الامم المتحدة، تقرير الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(escwa)، 2007، ص ص.1-2.
(28) كتوش عاشور، وقورين حاج قويدر،" التجربة الماليزية ي مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها"، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، 04، (2010)،ص. 05.
(*) أكثر تفاصيل يمكن الرجوع الى دراسة: محسن صالح، "قضايا النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف" مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2012.< www.studies-aljazeera.net>.
(29) محسن صالح، "قضايا النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف" مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2012، تم تصفح الموقع يوم: 15 ديسمبر 2012.
. <.www.studies-aljazeera.net >.
(30) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص.230.
(31) محسن صالح، مرجع سابق، ص.07.
(32) كتوش عاشور، وقورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص.16.
(33) المرجع نفسه، ص.17.
(34) جاكوبس قيري، وهارلان كليفيلند، "أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 02 (2005): ص.420.